

تحفة الأجناب
فيما يتعلق
بالحساب والأجناب

تأليف الفاضل العالم العلامة
الدراكة الحبر الفرسامة

عبد القادر بن عبد الله (المجاري) (الحسني)
الأستاذ بالمدرسة العليا بالجزائر

منشورات خمسينية جامعة الجزائر

2012 - 1962

تقديم

اعترافا وتقديرا بما قدمته الأجيال السابقة من بحوث في شتى التخصصات استوجب علينا التعريف بهم وبعثوثهم في الذكرى الخمسين لاستعادة السيادة الوطنية، وبمرور 50 سنة على جامعة الجزائر التي بادرت بنشر وإعادة طبع مجموعة من الأطروحات التي لم تنشر وكذا عدد من الكتب لكتاب جزائريين كان لهم دور في النهضة الثقافية الجزائرية، إضافة إلى الذين شاركوا الشعب الجزائري في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي وماتوا، وعُدِّبوا، أو هُجِّروا أو أُسقطت عنهم جنسيتهم... وبالطبع فإن مثل هذا العمل يحتاج إلى إرادة حضارية لطبع هذه الأعمال، فكانت إرادة جامعة الجزائر استجابة رئيسها الأستاذ الدكتور طاهر حجار، فله كل الشكر والتقدير على دعم هذا المشروع الحضاري لجامعة الجزائر.

وقد احتاج هذا العمل نفساً وجهداً طويلاً لانجاز ما تقدم ذكره، فكان محافظ مكتبة جامعة الجزائر الأستاذ عبدي عبد الله، خير مرشد وخبير في جمع وإعداد هذه الكتب التي يجدها القارئ في آخر كل إصدار.

علي تابلت

أستاذ التعليم العالي

المشرف على هذه المنشورات

الجزائر، في 28 ديسمبر 2012

6

نحمد من بتوفيقه يُتنعم في رياض التحقيق، وبتسديده
يُجتني ثمار التحرير والتدقيق، وبهدايته تتجلى ظلمات الخطأ
عن نور الصواب، وبعنايته تُستسهل الأمور الصّعب، حمداً يجمع
للعبد في الدارين نعماً، ويطرح عنه به نقماً، فسبحانه من كريم
إذا أحبّ عبداً رفع عنه الحجاب، وأفاض عليه من بحر كرمه
ما يشاء بغير حساب، ونصلي على من أرسل بالدين القويم،
وعلى آله وصحبه وكلّ من له قلبٌ سليم وبعد : فإنه لما افتترقت
الأمّة فرقاً ثلاثة : أهل سنّة، وقدرية، وجبرية، وكلّ فرقة تشنّع
على مقابلتها، وتروم ردّها إلى طريقها، واختلفت آراء أهل
السنّة في معنى الكسب، وتنازعا فيما بينهم بالإيجاب والسلب
ظهر لي أن أجمع جميع هذه الأقوال ليزول بحوله تعالى التلبيس
والإشكال في رسالة محتوية على مقدّمة وستة فصول وخاتمة،

طالباً منه تعالى أن يجعل منفعتها دائمة وسميتها : "تحفة
الأخيار فيما يتعلّق بالكسب والاختيار" ومنه تعالى أسأل
الإعانة على التمام إنّه وليّ الجود والإكرام.

مقدمة

اتفق جميع أهل الإسلام على أن المحدثات من الأجسام وماعدا الأفعال من العرضيات إنما هو من خلقه تعالى حسب مشيئته وتقديره ليس فيها تأثير ذاتي لقدرة غيره، وكاد يعترف بذلك عبدة الأحجار قال عز من قائل: **وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** (لقمان 25)، وأما أفعال العباد فما كان منها طبيعة تحصل بطبع الجسم من غير توقّف على شيء كخرق الماء عند وقوف العبد عليه، أو قائمة بالعبد من غير شعوره بها كالنّمّ وهضم الغذاء، أو كانت بشعوره لكن من غير إرادة كالمرض والصحة وحركة يد المرتعش، أو كانت بالإرادة لكن من غير فكرة كتطبيق الإنسان أجفان عينيه عند تقريب حديدة محمّات منها فهذه الأقسام ملحقة بما تقدّم من أنه لا تأثير فيها إلا للخالق الحقّ تعالى، بقي منها قسم آخر وهو المقصود بالبيان وهو ما يحصل بعد الفكرة والروية بأن تنبعث الإرادة إليه بعد ظهور الخير والصلاح في فعله، وهذا القسم الأخير من الأقسام السابقة في انبعاث الإرادة ويفارقه في سرعة انجلاء الخير وبطنه وتسمّى هذه الإرادة الحاصلة بعد الروية اختياراً فهذا القسم اختلف فيه أرباب الآراء على عدّة أنحاء فمنهم من قال بالقدر، ومنهم من قال بالجبر، ومنهم من قال بالكسب ونبين إن شاء الله كلّ مذهب من هذه المذاهب وكمال ظهور كل يتوقّف على بيان قول الآخر لما بينها من التقابل ما هو الحقّ فأقول :

الفصل الأوّل : في أهل الجبر

اعلم أنّه قد ذهب الجهميّة وهم أصحاب جهم بن صفوان الترمذي إلى أن المؤثر في فعل العبد هو قدرة الله تعالى فقط لا أثر لقدرة العبد لا إيجاباً ولا كسباً، وليس له فيه اختيار رأساً، وقالوا أنّ أفعال العباد إنّما هي أفعال الله صدرت من محض المشيئة وصرف الإرادة وأنها ليست بمقصود بها مصالح العباد، والعباد فيها بمنزلة أوراق الشجر في حركاتها عند مهبّ الريح، وذلك لأنّ الله تعالى علم أفعال العباد في الأزل وفصلها وقدرها وخلق قدرة العبد عليها وميله إليها واختياره إيّاها بحيث يستحيل تركها لأنّه يجب وقوع ما أراد الله ويتعذّر تخلف مراده عن إرادته فأنكروا عند ذلك حكمة الله في خلقه وأمره فإذا حدث الذنب من أحدهم وعوقب يقول لا ذنب له فيما فعله، وإنّما الفاعل سواه والمحرّك غيره، ويُردّ بالمنع بأنّ ذلك لا يستلزم عدم الكسب بالمعنى الذي سنذكره وبالنقض بأنّه يلزم منه بطلان الأمر والنهي، والثواب والعقاب، والمدح والذمّ، وبالمعارضة بما يدل على تحقق الكسب من ضرورة الفرق بين حركة الباطش والمرتعش ومن السمعيات كقوله تعالى : لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ (البقرة 286)، وكقوله تعالى : كُلُّ امْرِيءٍ بِمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ (الطور 21) وأمثالها، وبالإلزام بأن يعاقبوا ويعذبوا حتّى يتوبوا عن هذه العقيدة الفاسدة، فإن ضجوا وصاحوا قيل لهم إنّ تعذيبنا إيّاكم من الله ونحن مجبورون

على زعمكم فإن لم تعذرونا بالقدر فكيف تحتجون به فيما ترتكبون، والاحتجاج بالقدر في الذنوب بديهيّ البطلان، فإنّ الظالم لو احتجّ بالقدر لاحتجّ ظالمه به أيضا، أي معاقبه أكثر مما يستحقّ، ولو كان القدر لم يحسن لوم أحد أحدًا، وحاصله أنّ القول باطلٌ لا يعقل ولا يعتقد.

الفصل الثاني : في قول أهل القدر

اعلم أنّه ذهب المعتزلة وهم أصحاب واصل بن عطاء إلى نفي القدر عن الله تعالى وإثباته لأنفسهم، وزعموا أنّ أفعال العباد ليست مخلوقة لله الخالق، وإنما هي خلقتهم، وإبداعهم باختيارهم ومشيتهم، وأنّ المؤثر فيها قدرتهم فقط، وأنّهم يأتون بالقبائح بإرادتهم بدون مشيئة الله وإرادته، بل على خلاف مراد الله قالوا وكيف يقال أنّه أمرهم بالإيمان وقد منعهم منه، ونهاهم عن الكفر وقد حملهم عليه، وبصرفهم عن الإيمان ثمّ يقول أنّي تصرفون، وينشئ فيهم الكفر ثمّ يقول لم تكفرون؟ واستدلّوا عليه بأنّه لو لم يكن للعبد استقلال في أفعاله لبطل المدح والذم، والثواب والعقاب، وبأنّ الأفعال قبائح كالظلم والزنا ونحوها فلو كانت مخلوقة لله تعالى يلزم نسبة القبيح لله تعالى عنه، واللوازم باطلة، فالملزوم كذلك، وردّ بأنّ ما ذكر من المدح وغيره لا يتوقف على الخلق، بل يكفي فيها الكسب، وقولهم لو كانت القبائح مخلوقة لله تعالى يلزم نسبة القبيح إليه سبحانه، قلنا نعم يلزم نسبتها

إليه ، لكن بأنها مخلوقة له ، وهذه النسبة لا توجب نقصان المنسوب إليه ، وإنما يوجب نقصانه نسبتها إليه بأنها مكسوبة له إذا الكسب وقوع الفعل في محلّ القدرة الحادثة ، والخلق وقوعه بالقدرة القديمة لا في محلّها مثلاً حركة زيد وقعت بقدرة الله في غير من قامت به القدرة وذلك الغير هو زيد مثلاً ، ووقعت بكسب زيد في المحلّ الذي قامت به قدرة زيد كذا في التلويح ، ويقال إنّ في خلق القبائح حسناً بالنسبة إلى الخالق وله في خلق الشياطين حكم لا يعلمها إلا هو ، وما ذكره بعض المعتزلة من أنّ صحّة استناد بعض الأفعال إلى العبد واستحالة إسناده إليه تعالى كالزنا والسرقه أمانة على أنّ الفعل مخلوق للعبد منقوض بصفات الجمادات كبياض الحجر فإنّه يسند إليه وليس مخلوقاً له ، والتحقيق فيه أنّ الأفعال الصادرة من العبد والقائمة به يسند كلُّ منهما إلى العبد بكسبه إيّاها وقيامها به فيقال أعطى زيد ومنع وأكل وشرب وقام ونام وكذا يصحّ إسناد خلقها كلها إليه تعالى بأن يقال خلق الله هذه الأفعال لكن ينبغي ألا يفرد بالنسبة إليه إلا الخير فلا يقال خالق الزنا ولا يذكر الشرّ إلا مع الخير فيقال خالق الزنا والعفة ، وهو الضارّ النافع وكذا يصحّ أن ينسب إليه تعالى من الأفعال ما فيه معنى التأثير كقوله تعالى : فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ (الأنفال 17) ، وكقوله ﷺ للأشعريين : " ما حملتكم ولكن الله حملكم " ولا ينبغي مراعاة الأدب فيه وانظر إلى أدب الخليل – عليه الصلاة والسلام – وحيث قال : وَإِذَا مَرِضْتُ

فَهُوَ يَشْفِين (الشعراء 80)، ولم يقل أمرضني، وأما ما فيه معنى التأثير فلا ينسب إليه تعالى فلا يقال قام وقعد ويؤول الوارد من هذا الباب.

الفصل الثالث : في تحقيق ما هو الحق وهو مذهب أهل السنة

ذهب أهل السنة إلى العدل حيث أعرضوا عن الإفراط والتفريط فجعلوا بين المذهبين مذهباً ثالثاً خرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً، وهو أنه تعالى خالق للحوادث بأسرها، والأفعال الاختيارية من جهتها، وأنّ لقدرة العبد مدخلاً فيها ولأجل هذا الدّخل يقال أنّها مكسوبة للعبد، وتنسب إليه، والحكمان ثابتان بالسمعيات والعقليات كما هي مبسوطه في كتب القوم ومنها قوله تعالى: **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** (القمر 49)، وقوله جلّ ذكره: **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** (الصافات 96)، إمّا على أنّ ما مصدرية فظاهر، وإمّا على أنّها موصولة فلائها كما تشتمل على الأحجار المنحوتة كذلك تشتمل على الأفعال التي يكتسبها العبد من الحركات والأوضاع والهيئات، وهي المتنازع فيها إلا أنّنا إذا قلنا أفعال العباد مخلوقة لله تعالى لم نرد بالفعل المعنى المصدرية الذي هو الإيجاد والإيقاع لأنّه اعتباري لا وجود له في الخارج فلا يتعلق به الخلق بل يزيد الحاصل بالمصدر وهو متعلق الإيجاد والإيقاع أي ما يشاء هو من الحركات والسكنات، إذّا القول بأنّ السرير مصنوع

للنجار بواسطة محققة عقيب الحركات المخصوصة التي اكتسبها، ومنها أن فعل العبد، لو كان بتأثيره لكان عالماً بتفاصيله، وبطلان اللازم يظهر في مثل العالم والماشي، ولو لم يكن لقدرته مدخل أصلاً لبطل المدح والذم، ثم إنهم اختلفوا في أن مدخليتها شرط للتأثير أو شرط من المؤثر في أصل الفعل، أو مؤثر في وصفه بكونه كسباً، أو بكونه طاعة ومعصية، أو مؤثراً في نفسه بإذن الله تأثيراً عادياً، وأما كونه مؤثراً تأثيراً حقيقياً كما قال المعتزلة فقد تقدم وجه بطلانه فهذه أقوال أربعة نذكرها قولاً قولاً :

القول الأول : ذهب الشيخ الأشعري إلى أنه لا تأثير لقدرة العبد إلا في كون الفعل كسباً، إذ الفعل الذي لا يكون مقارناً لقدرته كحركة الارتعاش لا يوصف بكونه كسباً، ولا تأثير لها بالنسبة لذات الفعل، نعم لها دخل فيه على سبيل الشرطية، وذهب القاضي أبو بكر الباقلاني إلى أن قدرة العبد مؤثرة في كون فعله كسباً وطاعة أو معصية فقال في مثل لطم اليتيم تأديباً أو إيذاءً أن ذات اللطم واقعة بقدرته تعالى فقط، وكونه طاعة على الأول ومعصية على الثاني، ويرد عليهما أن هذه الصفات أمور اعتبارية، إذ الصفة الأولى تلزم فعل العبد باعتبار مقارنته بالقدرة الحادثة اصطلاحاً، والآخران باعتبار موافقته لما أمر الله تعالى به أو مخالفته له، فلا وجه لجعلها أثر القدرة، وأيضاً يرد عليهما ما يرد على الجبرية فإنهما لا يجعلان لقدرة العبد تأثيراً في أصل الفعل مثلهم.

القول الثاني : ذهب طائفة من أهل السنّة إلى أنّ قدرة العبد شرطٌ لتأثير المؤثر في فعله وإيجاده إيّاه، وممن قال به الشيخ الأشعري، والشيخ أبو منصور الماتريدي على اختلاف بينهما في أنّه هل من العبد شيء يكون له مدخل في فعله أم لا، فمال إلى الثاني الأشعري، وإلى الأوّل الماتريدي، وهنا كلام طويل الدليل ليس هذا محلاً له، وما ذكرنا من أنّ القدرة الحادثة لا تأثير لها رأساً بالاستقلال، ولا يرونها بدونه هو الذي نسبه القوم إلى الأشعري، وذكر العلامة ابن القيم في كتابه المسمّى شفاء العليل في مسائل القضاء والحكمة والتعليل أنّه قال الأشعري في عامّة كتبه معنى الكسب أن يكون الفعل بقدرة حادثة، فمن وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدرة حادثة فهو مكتسب اهـ .

قال الشيخ إبراهيم الكوراني بعد ما نقل الكلام السابق عن ابن القيم ما نصّه أنّه لا يخفى على المتأمّل المنصف أنّ هذا النصّ من الشيخ الأشعري يدلّ على أنّ الفعل واقع بقدرة محدثة، وأنّه المسمّى كسباً عنده، ومن المعلوم أنّ الواقع بالقدرة أثرها وإلاّ لم يكن واقعاً بها، والأثر فرع التأثير غاية الأمر أنّه لم يطلق على العبد أنّه خالق بل مكتسب، وهو رعاية الأدب في أمر لفظي موهوم خلاف المقصود، وهو كما قال إمام الحرمين أنّ القدرة الحادثة مؤثرة بإذن الله لا استقلالاً، واستحال إطلاق القول

بأنَّ العبد خالق أعماله فإنَّ فيه الخروج عما درج عليه السلف،
واقترام ورطات الضلال انتهى كلام الكوراني.

ومما يوجب الحيرة أنَّ العلامة ابن القيم مع ذكره القول
السابق الذي نسبه إلى الأشعري قد أنكر عليه إنكاراً بليغاً وردَّ
عليه ردّاً شنيعاً إلى أن قال قلت الذي قاله الإمام في النظامية
أنَّ القدرة الحادثة لها تأثير أقرب إلى الحقِّ مما قاله الأشعريُّ
والباقلاني ألاَّ تأثير لها، فلا أدري أنَّ إنكاره على الشيخ مع نقله
لكلامه السابق هل هو بسبب أنَّه لم يحمل الباء في قوله يكون
الفعل بقدرة حادثة على السببية، وإنَّما حملة على المصاحبة
لما بدا له من قرائن السياق فلا يكون هذا مفيداً لتأثير القدرة
الحادثة أيضاً كما هو المشهور، ويشهد لهذا الوجه ما ذكره
المحقق القونجي في شرح التجريد أنَّ الكسب عند الأشعري
يقارنه الفعل بقدرته الحادثة من غير أن يكون لها تأثير فيه،
ومما يؤيده أيضاً ما ذكر في شفاء العليل بقوله قال الأشعري
والباقلاني الواقع بالقدرة الحادثة كون الفعل كسباً دونه كونه
موجوداً أو محدثاً، فكونه كسباً وصفاً للموجود بمثابة كونه
معلوماً اهـ.

فهذا نصٌّ على أنَّه لا أثر عنده للقدرة الحادثة في مقدورها،
كما أنَّه لا أثر للعلم في معلومه، إنَّما أثرها في وصف المقدور
بكونه كسباً، إذ لو لم تكن القدرة الحادثة كما في حركة المرتعش،
لم يوصف الفعل بكونه كسباً، إذ الكسب يقارنه الفعل في القدرة،

فهذا الكلام من الأشعري يحمل الباء في قوله المذكور في عامّة كتبه الكسب وقوع الفعل بقدرة حادثة على المصاحبة لا على السببية، ولو لم يحمل إلا على السببية يكون هذا بياناً لرجوعه عنه، أي عن قوله المذكور في عامّة كتبه، ولا يمكن أن يجعل منه القول قولاً أولاً مرجوعاً عنه لما نقله الشيخ الكوراني عن ابن القيم أنّه ذكر في كتابه شفاء العليل أنّ الذي استقرّ عليه رأي الأشعري أنّ القدرة الحادثة لا تأثير لها انتهى.

فالظاهر أنّ ابن القيم لما ينكر على الأشعري إلا لما رأى أنّ كلامه هذا محتمل، وأنّ كلامه المقطوع الدلالة دالّ على عدم تأثير القدرة الحادثة في أصل الفعل لا بالاستقلال كما قال أهل الاعتزال ولا بدونه كما قال الإمام، ولو لم يكن كلامه مقطوعاً به لما ساغ له هذا التشنيع، وأمّا ما ذكر الأشعري في كتابه الموسوم بالإبانة الذي هو آخر تصانيفه كما أفاد بعض المحققين بما نصّه :

أمّا بعد : فإنّ كثيراً من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى تعلية رؤسائهم ومن مضى من أسلافهم فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلاً لم ينزل الله به سلطاناً، ولا أوضح به برهاناً، إلى أن قال وزعموا أنّ الله يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء خلافاً لما أجمع عليه المسلمون من أنّ الله (ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن) ورد القول وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ (التكوير 29)، فأخبر أنّا لا نشاء شيئاً إلا وقد شاء أن نشاءه إلى أن قال ويزعمون أنّهم يملكون الضر والنفع، ردّ القول إلى الله تعالى

قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ (الأعراف 188)،
وانحرافاً عن القرآن وعمّا أجمع عليه المسلمون، وزعموا أنّهم
ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربّهم وأثبتوا لأنفسهم غنى
عن الله عزّ وجلّ انتهى.

فليس بمقطوع الدلالة عن المراد لأنّه نقل قول أهل
الاعتزال بحذافيره وأبطله بما ذكره.

القول الثالث : للأستاذ ذهب إلى أنّ قدرة العبد شطر
من المؤثر ففعله واقع بمجموع القدرتين على أن يتعلّق المجموع
بالفعل نفسه ويؤثر في ذاته، قال العلامة عبد الحكيم في حاشية
الخيالي وإنّما هو بمعنى أنّ قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير
فإذا انضمت إليها قدرة الله صارت مستقلة بتوسّط هذه الإعانة
وهذا قريب من الحقّ وإن اشتهر في الكتب الكلامية أنّه جعل
كلّاً منهما مؤثراً تامّاً وتجويز اجتماع مؤثرين على أثر واحد
باطل بخلاف ما ذكرنا فإنّه دخول مقدور تحت قدرتي
إحدهما قدرة الاختراع والأخرى قدرة الاكتساب فإنّه جائز
وإنّما المحال اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد، وما نصّ
عليه الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر بقوله وجميع أفعال العباد
من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة والله خالقهما انتهى،
فقد فسّره بعض العلماء بما يوافق مذهب الأستاذ والذي يظهر
أنّه مطابق لما قاله إمام الحرمين.

القول الرابع : ذهب كثير من المحققين من أهل السنة إلى أنّ العبد ليس بمطلق ولا موثّق وأنّ الله تعالى خلق للعبد قوّة بها يصح تكليفه، وأنّها تؤثّر فيما تعلّقت به مشيئته من أفعاله الاختيارية بعون الله إذا شاء لا مستقلاً وأنّ الله تعالى خلق أفعال العباد بالعباد مراعاة للحكمة وأنّ العباد كاسبون لهذا بإذن الله لا بالاستقلال وأنّ قدرة العبد مؤثّرة في نفس الفعل تأثيراً عادياً بإذن الله تعالى، وإيضاح ذلك أنّ الله القادر على كل شيء كما اقتضت حكمته إيجاد بعض ما بواسطة أسباب أوجدها أولاً وجعلها أسباباً له مع الكمال الذاتي والاستغناء المطلق، وإنّ الله لغنيّ عن العالمين، أو إنّما هو لحكمة لا حاجة، ومن هذا الباب أمره المؤمنين فهو تعالى بحكمته ينبت الثّبات بالماء، وينزل الماء بالسحاب، ويثير السحاب بالريح، وينشئ النّار والضياء بالقمرين، ويوجد الولد بالأبوين، ينسب الشيء الذي وجد بسبب إلى الله تعالى تارة إذ هو الخالق للسبب وإلى السبب أخرى لوقوعه به بإذن الله بلا واسطة قال تعالى : وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (الليل 3) وقال ﷺ : "إذا علا ماء الرجل ماء المرأة ذكراً وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل أنثى" وقال تعالى : يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ (النحل 93)، وقال : وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ (طه 85)، وقال : وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (الشورى 52) وقال ﷺ : "لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن يكون لك حمر النعم"

فكما أنه تعالى جعل للقوى والطباع الموجودة في المخلوقات تأثيراً تاماً بالنسبة إلى ما هي أسباب له كذلك خلق في العبد قدرة واستطاعة يكسب العبد بها أفعاله التي قضاها الله وقدرها وأرادها فصار لقدرة العبد تأثير لتأثير الأسباب العادية مثل سبب الأكل لحصول الشبع، وإنما المؤثر حقيقة هو قدرة الله، إذ القدرة الحادثة التي وجدت بها الأفعال إنما هي من خلقه تعالى، فالكسب على هذا القول يحصل للعبد بقدرته المؤثرة بإذن الله ما تعلقت به مشيئته التابعة في التعلق به لمشيئة الله وهذا هو مختار القاضي البيضاوي كما صرح به في غير موضع من تفسيره، قال في قوله تعالى : وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ (البقرة 22) خروج الثمار بقدرة الله ومشيئته لكن جعل الماء الممزوج بالتراب سبباً في إخراجها ومادة لها كالنطفة للحيوان بأن أجرى عادته بإفاضة صورها وكيفياتها على المادة الممتزجة منهما، وأودع في الماء قوة فاعلية، وفي الأرض قوة قابلية يتولد من اجتماعهما أنواع الثمار وهو قادر على أن يوجد الأشياء كلها بلا أسباب ومواد كما أبداع في نفوس المواد والأسباب، ولكن في إنشائها مدرجة من حال إلى حال منافع وحكم يجدد فيها لأولي الأبصار عبراً وسكوناً إلى عظيم قدرته ليس ذلك في إيجادها دفعة انتهى.

قال السيد محمد البرزنجي في شرحه عليه أشار بالأول إلى ما هو المشهور عند الأشاعرة، والثاني ما هو التحقيق عنده

من أنّ للأشياء أسباباً تؤثر فيها بإذن الله تعالى واختاره أيضاً العلامة الكوراني فقال إنّما يفعلُه العباد هو ما يفعلُه الله بهم، وأنّ أعمالهم مخلوقة لله لا يقدر في كلية لا خالق إلاّ الله، لأنّ القدرة واحدة بالذات كما يقتضيه توحيد الصفات متعدّدة بالنسب والاعتبارات بحسب الظواهر والتعيّنات فلا تعارض بين الآية المفيدة صدور الأفعال من العباد وبين الآيات الناطقة بأنّها من خلق الله انتهى.

وقد سبقه إلى هذا التحقيق الشيخ صفيّ الدين بن أحمد بن محمد بن يونس الفشاشي المدني، وأشار إليه المحقّق التفتزاني أيضاً، فقوله اعلم أنّ ملخّص كلام بعض المحقّقين أنّ الفعل يصدر عن فاعله بسبب حصول قدرته وإرادته، لكنّ القدرة لا بدّ أن تنتهي إلى أسباب تكون بقدرته دفعاً للتسلسل، ولا شكّ أنّه عند الأسباب يجب الفعل، وعند فقدانها يمتنع، فالذي ينظر إلى الأسباب الأوّل ويعلم أنّها ليست بقدرة العبد ولا إرادته يحكم بالخير وهو غير صحيح مطلقاً، لأنّ الفعل لم يحصل بأسباب كلّها مقدورة للعبد ومرادة له، فالحقّ أنّ لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين انتهى بلفظه.

واختار هذا المسلك أيضاً العلامة المتقن الحافظ ابن تيميّة ورجّحه وصوّبه في كتابه منهاج أهل السنّة ونصّ على أنّه قول جمهور أهل السنّة وسلك منهاجه القويم تلميذه ابن القيم فإنّه صرّح في كتابه شفاء العليل حيث قال قد اضطربت آراء أتباع

الأشعريّ في الكسب اضطراباً عظيماً، واختلفت عبارتهم فيه اختلافاً كثيراً، إلى أن قال قلت الذي قاله الإمام في النظامية أقرب إلى الحقّ ممّا قاله الأشعريّ وابن الباقلانيّ ومن تابعهما كذا ذكره المحقق العلامة الكورانيّ في رسالته المفردة في المسألة واتبعه بذكر بعض ما ذكره الإمام في النظامية، ونحن نذكر جميع كلامه المتعلّق بهذه المسألة بلفظه إذ هو كلام مفيد ليس فيه حشو عزيز لم يسبق إلى مثله.

قال -رحمه الله تعالى- قد تقرّر عند كلّ حاضر بعقله مرتق عن مراتب التقليد في قواعد التوحيد أنّ الربّ سبحانه وتعالى مطالب عباده بأعمالهم وداعيهم إليها في حالهم، ومثيبهم ومعاقبهم عليها، وثبت بالتّصوص القاطعة أنّه أقدرهم على الوفاء بما طالبهم به، ومكّنهم من التوصل إلى امتثال الأمر والانكفاف عن مواقع الزجر، ومن نظر في كليات الشرائع وما فيها من الاستحاث والزواجر عن الفواجر ما نيط ببعضها من العقوبات وما يجب عقده من تصديق المرسلين في الإنباء عمّا يتوجّه على المردة من الحساب والعقاب، وسوء المنقلب والمآب، وقول الله تعالى لهم تعديتم وعصيتم فأبيتكم، وقد أرخيت لكم الطول، وفسحت لكم المهل، وأرسلت إليكم المرسل، وأوضحت الحجّة لئلاّ يكون للناس على حجّة بعد الرسل، وأحاط بذلك كلّ، ثمّ استتراب في أنّ أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم واختيارهم واقتدارهم فهو مصاب

في عقله، أو مستقرّ على تقليد مصمّم على جهله، ففي المصير إلى أنّه لا تأثير لقدرة العبد في فعله قطع طلبات الشرائع والتكذيب بما جاء به المرسلون، فإن زعم من لم يوفق لمنهاج الرشاد أنّه لا أثر لقدرة العبد في مقدوره أصلاً، وإذا طُلب بمتعلّق طلب الله الفعل تحريمًا وفرضًا ذهب في الجواب طولاً وعرضاً، وقال لله أن يفعل ما يشاء ولا يتعرّض لاعتراض علته المعترضون **لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ** (23)، فقليل له ليس لما جنّت به حاصل كلمة حقّ أريد بها باطل، نعم يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولكن يتقدّس عن الخلف ونقض الصدق، وقد فهمنا بطرقات المعقول من الشرع المنقول أنّه عزّت قدرته طالب عباده بما أخبر أنّهم ممكنون من الوفاء به فلم يكلفهم إلّا على مبلغ الطاقة والوسع في موارد الشرع، ومن زعم أنّه لا أثر للقدرة الحادثة في مقدورها، كما لا أثر للعلم في معلومه فوجه مطالبة العبد كوجه مطالبته بأن يثبت في نفسه ألوانًا وإدراكات، وهذا خروج عن حدّ الاعتدال إلى التزام الباطل والمحال، وفيه إبطال الشرائع، وردّ ما جاء به النبيون – عليهم الصلاة والسلام– فإذن لزم المصير إلى القول بأن القدرة الحادثة تؤثر في مقدورها واستحال بطلان القول بأنّ العبد خالق أعماله، فإنّ فيه الخروج عمّا درج عليه سلف الأمة، واقتحام ورمات الضلال، ولا سبيل إلى المصير إلى وقوع فعل العبد بقدرته الحادثة، والقدرة القديمة فإنّ الفعل الواحد يستحيل حدوثه

بقادرين إذ الواحد لا ينقسم، فإن وقع بقدرة الله استغل بها وسقط أثر القدرة الحادثة، وهذه مهواة لا يسلم من غوائلها إلا مرشد موفق، إذ المرء بين أن يدعي الاستناد وبين أن يخرج نفسه عن أن يكون مطالباً بالشرائع، وفيه إبطال دعوى المرسلين - عليهم الصلاة والسلام- وبين أن يثبت نفسه شريكاً لله في إيجاد الفعل الواحد، وهذه الأقسام بجملتها باطلة، ولا ينجي من هذا الملتطم ذكر اسم محض ولقب مجرد من غير تحصيل معنى، وذلك أن قائلًا لو قال العبد مكتسبًا وأثر قدرته الاكتساب والرب تعالى مخترع خالق لما العبد مكتسب له قيل فما الكسب وما معناه وأديرت الأقوال السابقة على هذا القائل فلا يجد هرباً فنقول قدرة العبد مخلوقة لله تعالى باتفاق القائلين بالصانع والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقع بها قطعاً ولكنه يضاف إلى الله تعالى خلقاً وتقديرًا فإنه وقع بفعل الله وهي القدرة الحادثة وليست القدرة فعلاً للعبد وإنما هي صفة وهي ملك لله وخلق له، فإذا كان موضع الفعل خلقاً لله فالواقع مضاف إلى الله خلقاً وتقديرًا وقد ملك الله العبد اختياراً يصرف به القدرة الحادثة فإذا أوقع بالقدرة شيئاً آله الواقع إلى خلق الله من حيث أنه وقع بفعل الله ولو اهدت الفرقة الضالة إلى هذا لم يكن بيننا وبينهم خلاف، ولكنهم ادعوا استبداداً بالاختراع وانفراداً بالخلق والابتداع فضلوا وأضلوا، وتبين تمييزنا عنهم بتفريع المذهبين فإننا لما أضفنا فعل العبد إلى تقدير الإله قلت

أحدث الله القدرة في العبد على أقدار أحاط بها علمه وهياً أسباب الفعل وسلب العبد العلم بالتفاصيل فأراد من العبد أن يفعل ما حرّك فيه دواعي مستحسنة وخيرة وإرادة وعلم أنّ الأفعال ستقع على قدر معلوم فوقعت بالقدرة التي اخترعها للعبد على ما علم وأراد باختيارهم وأيضاً فهم بالقدر والاختدار خلق الله ابتداءً بمقدورها مضافاً إليه تعالى مشيئة وعلماً وقضاءً وخلقاً وفعلاً من حيث أنّه نتيجة ما انفرد بخلقه وهو القدرة، ولو لم يرد وقوع مقدورها لما أقدره عليه، ولما هياً أسباب وقوعه، فالعبد فاعل مختار مطالب بأمور ومنهي، وفعله تقدير لله مراد خلق مقضي، ونحن نضرب في ذلك مثلاً شرعياً ليستريح إليه الناظر فنقول العبد لا يملك أن يتصرّف في مال سيّده ولو استبدّ بالتصرّف فيه لم ينفذ تصرّفه فإذا أذن له في بيع ماله فباعه نفذ، والبيع في التحقيق معزو لسيّده من حيث أنّه سبب إذنه ولولا إذنه لم ينفذ التصرف، ولكن العبد يؤمر بالتصرّف وينهى ويوبّخ على المخالفة ويعاقب فهذا والله الحقّ الذي لا غطاءً دونه ولا مرء فيه لمن وعاه حقّ وعيه، وأمّا الفرقة الضالّة فإنّهم اعتقدوا انفرد العبد بالخلق، وأنّه إذا عصى فقد انفرد بفعله، والربّ كاره له فكان العبد على هذا الرأي الفاسد مزاحماً لربّه في التدبير، موقعاً ما أراد إيقاعه شاء الربّ تعالى أوكره تعالى الله عن ذلك انتهى ما في النظامية وقد نقله العلامة السيد محمد البرزنجي في شرحه على تفسير البيضاوي

المسمى بأنهار السلسبيل، وذكر في تصويب رأي الإمام كلاماً متيناً إلى أن قال قال المحقق الكوراني أطال الله بقاءه كلام إمام الحرمين تصريح بأن القدرة الحادثة تؤثر في مقدورها، وأن فعل العبد تقدير لله مراد له عنده، وأن المعتزلة قائلون بانفراد العبد، وأنه يشاء الله ما لا يكون من الأمور، ويكون ما لا يشاء من المنهي، وهذا فرق واضح، مظهر لكون كلام إمام الحرمين جارياً على السنة بخلاف قول المعتزلة فإن قولهم مصادم لقوله تعالى: لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ (الكهف 39) ونص وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ (التكوير 29) وقول الإمام موافق لذلك، وأن قدرة العبد عند المعتزلة تؤثر وفق إرادته، وإن لم يشأ الله، وعند الإمام تؤثر وفق إرادته إذا شاء الله ذلك، وإلا فلا تأثير لها أصلاً وهذا موافق للكتاب والسنة وإجماع السلف، ومن أنكر على الإمام لم يميز بين قوله وقول المعتزلة، ولقد أجاد من قال:

تنكب عن طريق الجبر واحذر وقوفك في مهاوي الاعتزال
وسر وسطاً طريقاً مستقيماً كما سار الإمام أبو المعالي

انتهى كلام الكوراني وقيل:

إذا ما كنت ذا فهم وبحث مع العلماء وحليتك الكلام
فسر في الكسب سير أبي المعالي إلى نحو نحى هذا الإمام

بقلة سالكيه لا تبالي فليس عليك في هذا ملام
وأيدده وحققه وإلا تنكب لا يفطرك الزحام
فهاك النصح من شيخ كبير خبير بالمسالك ياغلام

وقال الإمام أبو محمد البطليوسي في كتابه الموسوم بالإنصاف الأمة مجتمعة على قولهم لا حول ولا قوة إلا بالله، وفي هذا إثبات حول وقوة للعبد لا يتمان إلا بمعونة الله إياه ثم إذا اعتبرت حال العبد من جملة الإضافة إلى الاستطاعة المخلوقة والأمر والنهي الواقعين عليه وجدته في صورة المفوض إليه، ثم قال لا فاعل في الحقيقة إلا الله وإن كان كل فاعل غيره إنما يفعل بمعونة من عنده ولو وكل إلى نفسه لم يكن منه فعل البتة انتهى.

فهذه أقوال المحققين من أصحاب المذاهب الأربعة وهو الوسط العدل ومن الله العون وله الفضل اهـ كلام السيد في الأنهار وهذا هو منطوق كلام الإمام الأعظم أبي حنيفة في الفقه الأكبر قال - رضي الله عنه - وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة أي حصولها وأوقعوها بقدرتهم التي خلقها لهم وبارادتهم التي جعلها الله فيهم، وبتمكين الله تعالى إياهم منها ولو لم يكن ذلك التمكين لما قدروا على شيء قال تعالى في أعظم ملوك الدنيا إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ (الكهف 84) والقول بأن معناه أنها عند اقترانها بالقدرة يسمى كسباً لا يقبله قلب من له أدنى فهم والله خالقها أي بقدرة العباد لأن قدرتهم

التي هي صفتهم ليست فعلاً لهم وإنما هي ملك لله وخلق له ، فإذا كان ما وقع به الفعل خلقاً لله كان الواقع به مضافاً إليه تعالى خلقاً كما تقدّم في قول إمام الحرمين وليس مراده بكونه تعالى خالقاً لها أنّه أجرى عليهم هذه الأمور بقدرته الأزلية ، ويدلّ عليه قوله -رضي الله عنه- خلق الخلق سليماً من الكفر والإيمان ثمّ خاطبهم وأمرهم ونهاهم ، أي بعد ما خلق فيهم القدرة التي تمكنوا بها من كل منهما فكفر بعد ذلك من كفر بفعله وإنكاره وجحوده بخذلان الله إيّاه ، وآمن من آمن بفعله وإقراره وتصديقه بتوفيق الله إيّاه ونصرته ، فإيمان المؤمن بفعله الذي تمكن منه بقدره إعطاء الله إيّاه ، وكذلك كفر الكافر على حسب إرادة الله ، فقدرته الحادثة ، إلاّ أنّ الأوّل إنّما فاز بعون الله تعالى ، والثاني وقع فيما وقع بخذلان الله وعدم نصرته ، وقد أفاد المحقق ابن الهمام ما يشهد له كما أسلفناه ونصّ عليه الحافظ السيوطي في مواضع من تفسيره المشتهر بالجلالين فقال في قوله تعالى وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا (الأعراف 89) أي ذلك فيخذلنا ، وقال في قوله سَأَصْرَفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ (الأعراف 146) بأن أخذهم فلا يتفكرون فيها ، وقال البيضاوي في قوله تعالى فَرِيقًا هَدَى (الأعراف 30) بأن وفقهم للإيمان وفريقاً حقّ عليهم الضلالة (الأعراف 30) أي وخذل فريقاً ، وكتب المحققين من علماء أهل السنّة مشحونة بهذا.

ومما يتعجب منه أنّ الشيخ عليّاً القاري في حاشيته المسماة بالجمالين على الجلالين أنكر على القاضي البيضاوي في تفسيره الضلالة بالخذلان فقال هو اعتزال تبع فيه الزمخشري المدسّس الذي تدسيسه قد خفي على مثل البيضاوي اهـ، مع أنّ الإمام نصّ عليه بقوله وإضلاله خذلانه، والشيخ علي القاري قد اطلع على كلام الإمام وشرحه وكأّنه نسي أو اطلع على كلام الإمام بعد تأليف الجمالين والله أعلم، ثمّ قال الإمام والله يهدي من يشاء فضلاً منه، ويضلّ من يشاء عدلاً منه، وإضلاله خذلانه، وتفسير الخذلان أن لا يوفّق العبد لما يرضاه عنه وهو عدل منه، وهي أي أفعال العباد كلّها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره، والطاعات كلّها بأمر الله ومحبّته ورضاه وعلمه وقضائه وقدره، وأمّا المعاصي فهي كلّها واقعة بعلمه وقضائه، وبقدره ومشيئته، لا محبّته ولا برضاه انتهى كلام الإمام الأعظم أبي حنيفة وهو عند من رزق الفهم السليم إجمال ما فصله إمام الحرمين، ثمّ اعلم أنّ هذا القول وهو أنّ قدرة العبد مؤثّر من غير استقلال هو أحد أقوال إمام الحرمين، وإلاّ فقد ذكر في أكثر الكتب الكلامية كالمواقف والمقاصد أنّ مذهبه مذهب الحكماء أنّ المؤثّر قدرة العبد فقط من غير استقلال بالإيجاب والاضطرار على خلاف ما ذهب إليه المعتزلة من أنّ المؤثّر قدرة العبد بالاستقلال والاختيار، وقال في شرح المقاصد هذا القول من الإمام وإن اشتهر في الكتب الكلامية إلاّ أنّه خلاف ما صرّح به في الإرشاد وغيره

حيث قال أن الخالق هو الله لا خالق سواه، وأن الحوادث كلها حادثة بقدرته تعالى من غير ما يتعلّق بقدره العباد وما لا يتعلّق فظاهر هذه الأقوال الثلاثة أنها متنافية لأنّ حاصل القول المشهور أن القدرة الحادثة مؤثّرة بالإيجاب من غير استقلال وحاصل ما في النظامية أنّها تؤثّر بالاختيار من غير استقلال وحاصل ما في الإرشاد أن الخالق هو الله وأنّ الحوادث تحدث بقدرته تعالى، وقد نصّ في شرح المقاصد على تحقّق المخالفة بين ما في الإرشاد وبين ما هو المشهور، وأشار الشيخ إلى أن تحقّق المنافات بين ما في الإرشاد وبين ما في النظامية إلى قوله أن ما في النظامية قوله الأخير حيث قال والحق ما ذكره الإمام في النظامية التي ألفها بعد الإرشاد، ويمكن التوفيق بينهما بجعل القدرة المذكورة في مقابلته المشهورة عبارة عن القدرة المستجمعة لشرائط التأثير، فإنّ مقدورها لا يتخلّف عنها ولا يمكن تعلّقها بالضدين وجعل القدرة المذكورة في النظامية عبارة عن القوّة العقلية التي يمكن تعلّقها بالضدين، وبهذا يجمع بين ما وقع في قواعد العقائد أن مذهب الحكماء أن الله تعالى يوجب للعبد القدرة والإرادة وهما يوجبان وجود المقدور وبين ما في الشرح الجديد للتجريد أن مذهب الحكماء أنّها واقعة بقدره العباد بلا إيجاب بل باختيار، فعلى هذا لا منافاة بين المشهور وبين ما في النظامية وكذا لا منافاة بينه وبين ما في الإرشاد فإنّ كون الفعل بقدره حادثة من غير استقلال لا ينافي أن الخالق هو الله وكذا لا ينافي

أنّ الحوادث كلّها حادثة بقدرته تعالى، أمّا الأوّل فلأنّ خلق الشيء هو الاستقلال بإيجاده والعبد لا يستقل بإيجاد شيء بل نفس العبد وقدرته وإرادته كلّها لله خلقاً وملكاً، وأمّا الثاني فلأنّ القدرة الحادثة المؤثرة في الفعل إنّما وجدت بقدرته تعالى وهي ملك له وخلق أراد وقوع الفعل بها على مشيئته وإرادته، وإن كانت صفة للعبد فلا فرق بين ما يتعلق بقدرة العبد كحركة البطش وبين ما لا يتعلق بها كحركة الارتعاش في أنّ كلاّ منهما حادث بقدرته تعالى وهو المستقلّ في إيجادهما وإن كان بينهما فرق من جهة أنّ الأولى أحدثها الله تعالى بتوسّط قدرة أوجدها في العبد، وأنّ الثانية أحدثها من غير توسطها، إن قيل قد اتضح بما ذكر أنّ الفعل وقع بالقدرة الحادثة التي للعبد، والعبد وجه تلك القدرة إلى مقدورها حسب اختياره وإرادته، وهذا هو كسب العبد وهو الموجب للثواب أو العقاب لكن قد تبين أيضاً أنّ تلك القدرة إنّما خلقها الله تعالى في العبد ولا يمكن أن يوقع العبد بها إلاّ شيئاً أَرَادَهُ اللهُ وقدره وعلمه وقضاه، والأمر الذي لم يردّه اللهُ عزّ وجلّ يتعدّر وقوعه بها فتكليفه بما ليس مراداً لله إلاّ أن يكون تكليفاً بما ليس في وسعه وتعذيبه على عدم إيقاعه إيّاه إلاّ أن يكون ظلماً يجاب عن هذه بوجوه :

الوجه الأوّل : أنّا قد أثبتنا فيما تقدّم أنّ تقدّم العلم والقضاء والإرادة لا يوجب الاضطرار مع وجود هذه الأشياء كان له نوع من الاختيار، والاختيار إنّما يتصور بعد تمكنه

من الطرفين وكونهما في وسعه فلم يكن تكليفه بما ليس في وسعه، وأنّ الظلم هو التصرف في ملك الغير، فلا يتصور بالنسبة إليه تعالى، وهذا الجواب عن لزوم الظلم هو المنقول عن الأشعري وإمام الحرمين كما أسلفناه سابقاً.

الوجه الثاني : أنّ الله تعالى لم يبرز للعبد ما قضاه وقدره وأبرز له الأمر ممكناً من فعله وتركه، وأعطاه قوّة يرى بها نفسه متمكناً من كلّ منهما وأمره أن يأتي بأحدهما وينكف عن الآخر، فإذا خالفه العبد وعصاه وارتكب ما نهاه لتسويل نفسه وهواه لا لأنّه ممّا قدره عليه مولاه فعقابه عليه لا يكون ظلماً وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ (آل عمران 117) والفرق بين تعذيب الفاعل المختار وبين تعذيب غيره مستقرّ في بدهة العقول.

الوجه الثالث : أنّ في المخلوقات قوى وطبائع وفي الأفعال اقتضاء لما يترتب عليها من الثواب والعقاب، فالأفعال الاختيارية تكسب نفس الإنسان صفات محمودة وصفات مذمومة بخلاف لونه وطوله وعرضه فإنّها لا توجب ذلك، فالعلم النافع والعمل الصالح يورث القلب أوصافاً حميدة، كما يُروى عن ابن عبّاس -رضي الله عنه- أنّه قال إنّ للحسنة لنوراً في القلب، وضياءً في الوجه، وسعة في الرزق، وقوّة في البدن، ومحبة في قلوب الخلق، وإنّ للسيئة لسواداً في الوجه، وظلمة في القلب، ووهناً في البدن، ونقصاً في الرزق، وبغضاً في قلوب الخلق أوردته في منهاج

أهل السنّة، وأخرج الترمذي عن ابن مسعود -رضي الله عنه- قال قال رسول الله ﷺ: "امرؤ سمع منّا شيئاً فبلغه كما سمعه فربّ مبلغ أوعى من سامع" على أن يكون إخباراً عمّا يوجبه سماع الحديث وحفظه وتبليغه، وروى الترمذي أيضاً عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن رسول الله ﷺ: "إنّ العبد إذا أخطأ نكت في قلبه نكتة سوداء فإذا هو نزع واستغفر وتاب صقل قلبه، وإن عاد زيد فيها حتّى يعلو قلبه وهو الرّان الذي ذكره الله تعالى كلاً بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون (المطففين 14) وقال هذا حديث حسن صحيح، ففعل الحسنه له أثر محمود، وكذلك فعل السيئة، كما أنّ للأدوية النّافعة تأثيراً، والضّارة تأثيراً، فالقول بأنّ قضاء الفعل وتمكين الفاعل منه ثمّ عقابه به ظلم كالقول بأنّ خلق السمّ ثمّ حصول الموت به ظلم، وذلك أنّ لله تعالى في ذرة من ذرات مصنوعاته حكماً ومصالح فخلق تعالى بمقتضى حكمته الأشياء النّافعة والمضرة والحسنه والقبيحة، وخلق أيضاً بفضلها ما يدفع أثر المضرة بالمرة أو يقلله كالتريق لردّ أثر السمّ والتوبة والحسنه لإذهاب السيئات، ثمّ إنّّه بفضلها ورحمته العامّة بيّن لعباده ما يضرّهم وحدّتهم من أن يتناولوه ويقربوه، وأنّه إن وقع منهم تناول المضرّ يعالجوه بما يزيل تأثيره فترتب العقاب على الفعل الصادر من العبد المقضي عليه لحكمة له تعالى يحسن لأجلها بالنسبة إلى العبد عدل إذ هو ثمرة بشجرة غرسها وتحقيق

ذلك كما في المنهاج أنّ جهة الخلق والتقدير غير جهة الأمر والتشريع، فإنّ مراده تعالى من التشريع بيان ما ينفع العباد وما يضرهم بمنزلة الطبيب للمريض فبيّن على ألسنة الرسل ما يوجب السعادة وأمر به، وأخبر بما يثمر الشقاوة ونهى عنه، وذكر مصير السعداء وما فيه ترغيباً، ومرجع الأشقياء وما فيه ترهيباً لئلا يكون للناس على الله حجة، أخرج البخاري عن المغيرة بن شعبة -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ "لا أحد أحبّ إليه العذر من الله" ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين.

وأما من جهة الخلق والتقدير فمراده تعالى منها فعل ما فيه منفعة متعلّقة بعموم خلقه وإن كان في ضمن ذلك مضرّة للبعض، فكما أنّه تعالى ينزل المطر لما فيه من الرحمة العامّة والتّعمة التامّة، وإن كان ضرراً لبعضهم بسقوط منزله وانقطاعه من سفره وتعطيل معيشتهم، وكذلك أرسل نبيّه ﷺ رحمة للعالمين، ووسيلة للمذنبين، وإن كان في ضمن ذلك سقوط رياسة مثل أبي جهل، وابن سلول، وكعب بن الأشرف، وتألّمهم بذلك، وكذلك له تعالى في خلق مثل إبليس وفرعون وأبي جهل حكم، وبخلق أمثالهم مدخل في حقّ مجموع العالم وإن كان منهم في نفسه قبيحاً مطروداً ولعيناً مردوداً، ألا ترى أن الكنيف المعد للبول والغائط وإن كان محلاً مستقذراً نجساً إلا أنّ حسن مجموع الدار لا يتمّ إلاّ به، والدار بدونها ناقصة قبيحة، وهذه الحكمة الكلية في الحوادث ليس على الناس معرفتها، وإنّما يجب عليهم

التسليم للقادر الحكيم الرؤوف الرحيم الذي هو أرحم بعباده من الوالد بولده، فهذا الذي ظهر وتبين والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

الفصل الرابع

ومن المعلوم أنّ كلّ فعل صادر من العبد إنّما يصدر بقوة ولا قوة إلا بالله، فلا فعل إذاً إلا بالله، وكلّما ثبت أنّه لا قوة إلا بالله ثبت أنّه لا قوة إلا لله حقيقة، فلا فعل إذاً حقيقة إلا لله، وللعبد بالله، كما يدل عليه قوله تعالى وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ (الصافات 96)، وقوله ﷺ: "إنّ الله صانع كل صانع وصنعتة" فالله سبحانه خلق العمّال وأعمالهم، وكلّما كان كذلك كان كون الأفعال الاختيارية للعباد محكومة لله بواسطة مظاهرهم كونها مكسوبة لهم بالله، لكن بنسبتين مختلفتين، فإنّ الله خالقهم وخالق أعمالهم مع غناه عنهم، وإحاطة علمه بتفاصيل تلك الأعمال ومبادئها وهم كاسبون لأعمالهم بالله مع فقرهم الذاتي وعدم استقلالهم وعدم علمهم بتفاصيل شيء منها إلا ما شاء الله منها، وقد دلّت شواهد الشرح على تحقيق الاعتبارين، أي أنّ الله يفعل بالأسباب أي بتوسّط مظاهر العباد كما يفعل عندها وكما يفعل بلا سبب أصلاً.

أمّا ما يدلّ على أنّ الله يفعل بالأشياء مع غناه عنها فقوله تعالى قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ (التوبة 14) مع قوله

أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ (البقرة 243) فالذي يميت الألوفا بكلمة كيف يحتاج إلى مقاتلة المخاطبين لتعذيب الكفار فإنه إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون، ولكن الحكمة الربانية اقتضت ذلك فأبرز الأمر بمقتضاها بجوده ورحمته، مع تحقق غناه، ونحو قوله تعالى وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ (البقرة 251)، فدفع الله الناس بعضهم ببعض هو عين دفاع الله بعضهم ببعض إلا أنهم يدافعون بالله مع الفقر إليه تعالى، إذ لا قوة لهم إلا به، والله يدافع بهم مع غناه عنهم، ومثله قوله ﷺ "أنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر" وقوله أيضاً ﷺ "لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن يكون لك حمر النعم".

وقولهم أن الله يفعل عند الأشياء لا بها إن أريد به أنه لا يصح أن يفعل الحق سبحانه إلا بتوسط الأسباب أصلاً ولا بمقتضى الحكمة مع غناه عنها فهو قول لا دليل عليه، وقولهم يلزم على هذا حينئذ الاستكمال بالغير شبهته تنكشف بأن الإيجاد بالأسباب إنما يستلزم الافتقار المنافي للمعنى المستلزم الاستكمال إذا توقّف الفعل على تلك الأسباب حقيقة لا عادة لكتّنها عادية فلا افتقار ولا استكمال بالغير، وأما ما يدلّ على الاعتبار الثاني وهو أن العباد يفعلون بالله ما شاء الله أن يفعلوه فنحو قوله تعالى في الحديث القدسي الصحيح لداود -عليه السلام- بعد

ذكره ﷺ أعمال عبادة آل داود من الصلاة والتسبيح والتكبير وغيرها، يا داود إن ذلك لم يكن إلاّ بي، ولولا عوني ما قويت عليه... إلخ الحديث، فمفاد الاستثناء أنّ مدار تلك الأعمال الصّادرة منه إنّما كانت بالله وصدورها منه فرع تأثير قدرته بإذن الله وعونه وتمكينه وإقداره، لأنّ الأعمال آثار القدرة، ولا أثر بلا تأثير كما هو واضح، ومنها قوله ﷺ "اللهم إنّك سألت من أنفسنا ما لا نملكه إلاّ بك، فأعطنا منها ما يرضيك عنّا" ومفاد الاستثناء أنّ العبد يملك ما سئل منه من التكاليف بالله، ولا يكون ذلك إلاّ بتأثير قدرته فيها بإذن الله، ومنها قول أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- بعد أن استخلف: لقد وليت أمراً عظيماً، مالي به من طاقة، ولا يد إلاّ بتقوية، ومنها قول عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- بالاستطاعة، قل أملكها بالله الذي إن شاء ملكنيها.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري في حديث الاستخارة عند قوله وأستقدرك أي أطلب منك أن تجعل لي على ذلك قدرة، ثمّ قال في قوله فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم ما نصّه إشارة إلى أنّ العلم والقدرة لله وحده، وليس للعبد إلاّ ما قدره الله له اهـ، وهو كالتوحيد الصريح للصفات، وهو الأصل في الباب، وهو كقول الغزالي في كتاب الشكر من الإحياء ولا قادر إلاّ الملك الجبار، مع قوله في جواهر القرآن في باب المحبة لا قدس ولا قدرة ولا علم إلاّ للواحد الحقّ، وإنّما لغيره القدر

الذي أعطاه اهـ، وقال أيضاً في كتاب الشوق من الإحياء،
فليس للعبد قدرة إلاّ بتمكين مولاه، وهذا القول من الإمام
—رضي الله عنه— ومن وافقه وهو التحقيق الذي ليس فوقه إلاّ
عين اليقين، وعليه مدار التكليف، وبه يزول إشكالات هذه
المسألة لمن أتاه الله فهماً سالماً من الشبهات، ويؤيده أنّ شواهد
الشرع المعصوم إذا قامت على أنّ الفعل الاختياري الصادر من العبد
واحد بالذات ذو نسبتين مختلفتين فقد شهدت بأنّ القدرة
واحدة بالذات، متعدّدة بالنسب والاعتبارات لما حصل لها التعدّد
في المظاهر بالتعينات الجزئية المتفاوتة حسب تفاوت المظاهر
غير لزوم شيء من الشبهات الموثمة كالتبعيض والحلول والاتحاد،
وقيام القديم بالحادث أو ما يشاكلها، كما علم من الحقّ
سبحانه له الاطلاق الحقيقي، ومن هذا يعلم أنّ الكسب بالمعنى
المصدري هو التحصيل مطلقاً، وبمعنى الحاصل بالمصدر وهو
المكسوب المحصل، هذا معناه لغة، وأمّا في الشرع بالمعنى
المصدري تحصيل خاص وهو تحصيل العبد بقدرته المؤثرة
بإذن الله ما تعلق به مشيئته التابعة في التعلق لمشيئة الله،
فيفيد التأثير تميز من الجبر، ويفيد الإذن وتبعية المشيئة تميز
عن الإيجاد بالاستقلال الذي هو قول أهل الاعتزال القائلين
بأنّ الله يشاء ما لا يفعلونه، ويفعلون ما لا يشاء الله، وبهذا
ظهر أمر وسط بين تقصير الجبر وغلط الاستقلال والله يهدي
من يشاء إلى صراط مستقيم اهـ.

الفصل الخامس

ولا يخفى أنّ مسألة الكسب لم تخل من غموض بل هي من معضلات المسائل التي حارت فيها أفكار المتقدمين، وقصارى أمرهم فيها اعتقاد انفراد الربّ سبحانه وتعالى بالخلق والتقدير، واعتقاد أنّ للعبد في أفعاله الاختيارية كسباً به صحّ نسبة الأفعال إليه، وثبت التكليف، وعليه يترتب الثواب والعقاب، وهذا معتقد جميع أهل السنّة وهو الحقّ الذي لا محيد عنه، نعم إنهم إن بوحثوا في تحقيق معنى الكسب اختلفت آراؤهم ما بين ماثل إلى ما يقرب من الجبر، وماثل إلى ما يقرب من القدر، والحالة أنّ أهل السنّة لا يقولون بواحد منهما، ويؤيد هذا ما قاله الإمام سعد الدين التفتزاني في شرح العقائد النسفية بعد ذكره كلاماً في معنى الكسب ما نصّه هذا القدر من المعنى ضروري إذ لم نقدر على أزيد من ذلك في تلخيص العبارة المفصحة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله تعالى وإيجاده، مع ما للعبد فيه من القدرة والاختيار، فأنت ترى أنّ فحول العلم عجزوا عن تحقيق معناه مع تظاهرهم على نفي الجبر والاستقلال، فإذا لا تنبغي المبادرة إلى التشنيع على من أحدث قولاً في المسألة بفهم ما أتاه الله إياه وانتصر بقول من الأقوال المقولة لأهل السنّة بدلائل بيّنة واضحة مادام لم يفض بصحة أحد القولين المتفق فيهما على البطلان وهما الجبر والاستقلال، لأنّ ذلك هو المعيار الصادق فيما دام لم يعتقد

إحداهما فهي الطريق الصواب، ومسألة الكسب ليست من المسائل التي يستحيل إدراك كنهها فلا نضلّ إذًا من ادعى إدراك كنهها، ولكن لغموضها لم نُكَلِّف بمعرفة حقيقتها، وإنّما المكلف به اعتقاد أنّ للعبد كسبًا به نيط التكليف يوجد بوجوده مع استكمال الشرائط، ويُنتفى بانتفائه لأنّ من لم يعتقد ذلك لا شك من وقوعه في أحد أمرين محالين تجويز الجور على المولى أو تعجيزه تعالى الله عن ذلك، ولا غرابة في اعتقاد ثبوت شيء ووجوده ولا تعلم حقيقته كالروح، فإنّا نعتقد وجودها ونعلمه مع عجزنا عن إدراك حقيقتها، وليس إدراك حقيقتها محالًا ولكنّه لصعوبته أمسك الشرع عن بيان حقيقته لعجز عقول كثير عن إدراكها قال تعالى وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي (الإسراء 85) لكن أكثر العلماء كالغزالي وغيره على أنّ النبي ﷺ لم يخرج من الدنيا حتّى اطلع على حقيقتها بل له ﷺ التصوّر التام في عالم الأرواح، وإنّما أمر بالإمسك فأمسك لكونه مشرعًا، وقد قال "خاطبوا الناس بما يفهمون" فكذلك نقول في الكسب هو صفة من صفات العبد يحس كلّ أحد بوجودها فيه، وثبوتها في محلّه فبها يقع التفريق بين الأفعال الاختيارية والضرورية، ولكنّه لا يدري حقيقتها ويحقق كلّ التحقيق نسبة أفعاله إليها مع اعتقاد انفراد المولى تعالى بخلق العبد وخلق أفعاله من غير افتقار لمعين، واعتقاد أنّ لكسب العبد دخلًا في وجود أفعاله على وجه لا يزاحم فيه القدرة الإلهية

ولا يعينها، ولكن نحن عجزنا عن إدراك ذلك، ولكن من أتاه الله علماً ونوراً بإدراك ذلك كما يدرك العارفون بالله الراسخون حقائق أشياء كثيرة من علم الغيب والشهادة مع عجز كثير عن إدراك شيء منها فلا ينبغي الإسراع إلى الإنكار عليه لكونه لم يدع محالاً فالأولى التسليم، لا سيما إن كان من أئمة الهدى وكبراء العلماء كإمام الحرمين، بل لا بدّ من النظر بعين الإنصاف وسداد الرأي في كلامه، وسبره بمحكّ الكتاب والسنة، فإن كان كلامه موافقاً للجبر أو القدر رُدّ، وإن لم يوافق فرقة منهما إلاّ أنّه على خلاف ما كنّا نعتقده فلا ينبغي أن نحكم ببطلانه لأجل مخالفته لكلام الغير من الأئمة، لأنّ الحقّ ليس منحصراً في شيء بعينه يدركه كلّ أحد فيحتمل أنّ هذا القائل قد اطلع على الحقّ الذي لم يطلع غيره، وأمّا الاعتراض ممن لم يدرك الحقيقة فهو مما لا يلتفت إليه، إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوّره، وقد ابتلي قوم بالاعتراض بدون فهم شيء، فإذا طولبوا بتحقيق ما ردوا به على أهل الفضل عجزوا، فإذا قيل لهم أيضاً ما هو التأثير الذي نسبه هذا العالم للقدرة الحادثة، وما معنى التأثير الذي نفيتموه مع تسميتكم لها قدرة لم يجيبوا بما يدرك، ولا تكلموا بما يفهم، مع أنّ الشيخ الإمام مصرّح بعدم تسميته قدرة العبد إلاّ على سبيل المجاز لكونه لا يعقل من وصف القدرة إلاّ التأثير، فإن سمينا حينئذ وصف العبد بالقدرة التي جعلها الله له قدرة مجازاً، فلنسم أيضاً

النسبة التي جعلها له الله في وجود الفعل تأثيراً مجازاً، وإن قلنا لا تأثير له نعني حقيقة فلنقل لا قدرة له حقيقة، وإنما هي قدرة واحدة قديمة إلهية ذات نسبتين، نسبة وجودها وقيامها بذات المولى تنسب إليها الأفعال حقيقة على وجه الخلق والاختراع، ونسبة ظهورها في محلّ العبد كما به الشأن، إذ قدرة العبد من قدرة سيّده، وحوله بحوله، وقوّته بقوّته، فتنسب إليها الأفعال بهذا المعنى على وجه الكسب، وينسب إلى ذلك الكسب تأثير على وجه يناسبه مجازاً، وحينئذ أن هذا المذهب وهذا البيان الذي بيّن به الكسب لا غلّو فيه، ولا يقرب من الجبر، ويبعد من القدر والله أعلم بالصواب.

الفصل السادس

يذكر لمهرة علماء الإسلام وجهابذة الفلاسفة أن التقسيم العقلي جاء بحصر أوجه التأثير في الفاعل المختار والطبيعة والعلة وذلك أن المؤثر إما أن يمكنه الترك أو لا يمكنه الأوّل الفاعل المختار، والثاني إمّا أن يتوقّف تأثيره على وجود شرط وانتفاء مانع، أو لا يتوقّف الأوّل الطبيعة، والثاني العلة يخرج لنا من التقسيم أن الطبيعة مؤثر لا يمكنه الترك موقوف تأثيره على وجود شرط وانتفاء مانع هذا ما يقصده الحكماء من لفظ الطبيعة وهو المرجع لكلّ معنى علّقوا عليه ذلك اللفظ كالصورة النوعية للبسائط، وكالتّفس النّاطقة من حيث تدبيرها للبدن على وجه التخيير، وكالهيئة الحاصلة من التركيب وهلمّ جرّاً.

فإن لكل واحد من هذه المعاني تأثيراً خاصاً عند أولئك، وقد عوّل أرباب العقائد الحقّة على أن قصروا التأثير على الفاعل المختار حيث أعلنوا بكفران من نسب التأثير لغيره.

ذكر بعض شراح الإرشاد عندما تعرّض لبيان أصناف الشرك أنّ عادة الله سبحانه جرت بإضافة بعض الأشياء إلى بعض كالإحراق للنّار، والإرواء للماء، وهكذا فظنّ من لا معرفة له أنّ ذينك المضافين صدرا بطريق التأثير عن ذينك العنصرين، وتلك ضلالة فادحة غرق فيها الفلاسفة، وقلدهم عليها كثير من عوام المسلمين، قال ثمّ إنّهم في ذلك الظنّ على اختلافٍ، منهم من يرى ذلك التأثير لطبيعة ذلك العنصر، ومنهم من يراه لقوّة أودعها الله فيه، والأوّل مجمعٌ على كفره، والثاني في كفره خلاف، أمّا من اعتقد أنّه سبحانه ربط بعض أفعاله ببعض عن اختيار منه لذلك، وله خرق هذه العادة متى شاء فهو المؤمن السّالم إن شاء الله، ومتى نزه العبد ربّه عن الشريك كان عبداً كاملاً، ومن يزغ عن الطريق فسوف يناله بسبب زيغهِ ألم العذاب، اللهمّ أذقنا حلاوة التحقيق، واسلُكُ بنا سواء الطريق والله أعلم انتهى.

خاتمة

لا ريب في أن خالق العالم هو الله تعالى، وأنه الفاعل المختار، ولا عبرة بمن يخالف ويعاند، وقياس أفعال الله تعالى بأفعال العباد خطأ بين، فإن السيد إذا أمر عبده بشيء وحسن له خلافه حتى فعل الخلاف فعقابه عليه، ربما يعد ظلمًا إذا لم يكن له حكمة فيه، وإنما أراد تعذيب العبد فهذه الحيلة وليس له التصرف في العبد كيف يشاء والله تعالى في كل جزء من أجزاء العالم حكم باهرة، والخلق خلقه، والعبد عبده، فله أن يفعل ما يشاء، وكذا قياس صفاته تعالى على صفات المخلوقات ضلالة محضة، ألا ترى أن المعتزلة لما ظنوا أن الرؤية لا تتصور إلا بأن يكون المرئي جسمًا متشكلاً متلونًا حكموا باستحالة رؤيته تعالى يوم القيامة، مع أن كلام المعصوم الإلهي الترجمان الرباني الذي قال تعالى فيه وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ (النحل 44) ناطقٌ بإثباتها فكان الواجب عليهم أن يحكموه ﷺ فيما أشكل عليهم من الآيات المحتملة في زعمهم كما قال تعالى فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ (النساء 65) وهم إنما قدموا آراءهم في أمورهم، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، وأخرجوا النصوص الظاهرة القاطعة عن مقتضاها، وسحبوها إلى شهوات النفوس وهواها، وهكذا ديدن أهل العقول إذا استصعبوا كلامًا ترقى عن مدارك عقولهم فإن لم يحجزهم عن الطعن فيه

اعتقاد العصمة أو الحفظ في قائله رفضوه مطلقاً، ورموا قائله بالفسق أو الكفر، وإن حجرهم عن ذلك الاعتقاد بادروا إلى كلامه بالتحريف، ومن أشنع ما يخرجون به كلام الشارع ﷺ عن حقيقته مراعاة آراء فلاسفتهم وحكمائهم ومشايخهم وآبائهم، فحفظ رأيهم عندهم أهم من إجراء كلام نبيهم ﷺ على حقيقته فيما يتحشون عما يتلاعبون به من إبداء التأويلات البعيدة التي يمجها سمع من لا صمم له، قلبوا الحقّ تقليباً مشوماً، وجعلوا الإمام مدوماً، فليتهم عزلوا ورجعوا إلى سنة نبيهم فإنه ﷺ يجب الرجوع إليه في جميع المشكلات، وانظر إلى السلف الصالح كيف حرّموا على أنفسهم تأويل ما ورد به الكتاب والسنة مما يتعلق بذاته تعالى وصفاته العليا كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والإتيان في ظل من الغمام فقالوا يجب الإيمان بها على حقيقتها بالوجه الذي أراده قائلها الكريم مع تنزيهه تعالى عما يوجب التشبيه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير (الشورى 11) وبالجملة فإن الواجب علينا الإتيان لطريقة السلف المطاع، والتمسك بقوله الفصل، اللهم ثبتنا على شريعته، وحققنا بحقيقته، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وهذا آخر ما أردنا جمعه وإيراده، والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على المصطفى، وإمام أهل الصفا، وأهله وأتباعه، وكل من صفا، ووقع الفراغ من تبييض هذه العجالة في فاتح أول الربيعين عام 1323 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.

الفهرس

3 تقديم
7 مقدمة
8 الفصل الأول: في أهل الجبر
9 الفصل الثاني: في قول أهل القدر
11 الفصل الثالث: في تحقيق ما هو الحقّ وهو مذهب أهل السنة ...
33 الفصل الرابع
37 الفصل الخامس
40 الفصل السادس
42 خاتمة

منشورات جامعة الجزائر
الصادرة بمناسبة الذكرى الخمسين

-	-1
(Grammatica Arabica)	-2
.	
.	
-	-3
(1915/ 1865).	-4
.	
.	-5
. 19م. - 17	
.	-6
.	-7
.	
.	-8
.	
() .	-9

- 10-*Mémoire Culturelle algérienne.*
(Articles parus dans des périodiques -1907-1924). – Ismaïl Hamet
- 11-*Le Jugement étranger devant le juge de l'exequatur :
De la révision au contrôle.* – Issad Mohand.
- 12-*Contribution à l'Etude du Paludisme dans ses rapports avec le
traumatisme.* – Taïeb Ould Morsly.
- 13-*Ibrahim Ibn Sahl : Poète musulman d'Espagne.* Soualah
Mohamed
- 14-*Quelques mots sur les rétrécissements de l'œsophage...*
Mohamed ben Si El-Hadj Benamar Nekkach.
- 15-*Contribution à l'Etude clinique et thérapeutique des syndrômes
graves de l'été chez le nourrisson à Alger.* – Aldjia Nouredinne.
- 16-*Contribution à l'étude du traitement de la maladie de Bouillaud
par l'ACTH et la Cortisone.* – Naffissa Hamoud.
- 17-*Sur les équations linéaires dans un espace vectoriel.*
Audin Maurice.
- 18-*Mots turks et persans conservés dans le parler Algérien.*
Mohamed Ben Cheneb.

-

021. 92. 42. 11/ 92.36.58 :

021 92 42 11 :

E.mail : thalaeditions13@yahoo.fr